

المؤسسة: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة

الماستر: القانون والعلوم الإدارية والمالية للتنمية

المنسق البيداغوجي للمسلك: محمد يحيى

القطاعين العام والخاص وطنيا وجوهيا ومحليا. ولعل أهم انعكاس هذا التكوين إنما يكمن في إعادة تأهيل النخب المغربية الشابة للمساهمة في إعادة تأهيل وإقلاع المؤسسات العامة والمقاولات والشركات الخاصة وإدارات الدولة والجماعات المحلية في أفق رهانات الدولة المغربية لسنة 2015 علاقة مع أهداف التنمية الوطنية للموارد البشرية والمالية ورفع التنافسية... الخ

4. شروط الولوج والمعارف اللازمة

الشواهد المطلوبة:

• ثلاث سنوات بعد البكالوريا

• معارف بيداغوجية معينة / محددة /

الإجازة في القانون العام تخصص الإدارة العامة والمالية، أو لإجازة في الحقوق أو ما يعادلها في تخصصات الإدارة والمالية.

• طرق الانتقاء:

دراسة الملف (: تحديد معايير الانتقاء: الميزات، عدد سنوات الدراسة، نقط المواد الأساسية..)

دراسة الملف العلمي للطلاب مع الاستئناس بالمعايير التي صادق عليها مجلس الجامعة

-الحصول على ميزة على الأقل في سلك الإجازة وألا تقل نقط المواد الأساسية عن 20/12

5. تنظيم وحدات المسلك:

الفصل	1
1: قانون وتبدير المرافق العامة والمقاولات 2: المنازعات الإدارية 3: المبادئ الأساسية في القانون الدستوري 4: تدبير مالية الجماعات المحلية 5: أنظمة الرقابة وتقييم التدبير المالي العام 6: اللغات الأجنبية 7: المهارات الشخصية	
الفصل	2
1: تقنيات التدقيق المالي 2: القضاء المالي 3: السياسات العمومية 4: الحكامة المحلية 5: تقنيات التدبير الإداري 6: اللغات الأجنبية 7: الثقافة الرقمية	
الفصل	3
1: التعمير وإعداد التراب 2: الاستراتيجيات المحلية للتنمية 3: القانون الإداري المقارن 4: العلوم الإدارية 5: قانون المنافسة 6: اللغات الأجنبية 7: المهارات الثقافية والفنية	
الفصل	4
مهارات التوظيف رسالة البحث تعادل 6 وحدات	

1. أهداف التكوين:

تهيئ نخب من الأطر الوطنية المؤهلة لإعطاء بعد ونفس جديد للتكوينات العلمية المرتبطة بإدارة التنمية والتدبير الإداري والمالية إن على مستوى الإدارة الترابية المحلية أو الإدارة المركزية وكذا ارتباطا بإعادة تأهيل القطاع العام.

تدشين مرحلة علمية صلبة للقيام بالبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمنهجية عصرية تساعد على إدراك الأهداف التشريعية وتمنيع فعاليات القوانين.

تكوين جيل جديد من الطلبة الباحثين القادرين على ملئ الفراغ داخل المؤسسات الجامعية ببلاندا، وكذلك المؤسسات العامة المحلية والوطنية، والجماعات المحلية وهيئاتها

الاهتمام بالمواضيع الحساسة من أجل المساهمة في تنمية مستمرة تركز على وجود عقلية منفتحة وداعمة لدولة الحق والقانون.

إعداد أطر مؤهلة ; ومكونة تكوينا جيدا وفعال في المجالات ذات الصلة بالحقل والفضاء الجامعي، والعمل الإداري المركزي، الإدارة المركزية واللامركزية (الجماعات الترابية، العملات، الأقاليم والجهات والمؤسسات العامة والمراكز الجهوية للاستثمار والقطاع الخاص والاستشارة والتدقيق في ميادين الإدارة الاقتصادية والمالية عالقة بالمفهوم الواسع للتنمية المستدامة والمندمجة.

يسمح هذا التخصص للطلبة الباحثين المقبولين بصفة نهائية على اكتساب تكوين متكامل ورفيع المستوى كما وكيفا من خلال التكوين بالقيام بتدريب وأعمال ميدانية تؤهلهم بعد التخرج للاندماج وولوج مختلف أورش سوق العمل في القطاعين العام والخاص وطنيا وجوهيا ومحليا. ولعل أهم انعكاس هذا التكوين إنما يكمن في إعادة تأهيل النخب المغربية الشابة للمساهمة في إعادة تأهيل وإقلاع المؤسسات العامة والمقاولات والشركات الخاصة وإدارات الدولة والجماعات الترابية في أفق كسب رهان التنمية.

2. المهارات المراد تحصيلها:

يسمح هذا التخصص للطلبة الباحثين المقبولين به بصفة نهائية على اكتساب تكوين متكامل ورفيع المستوى كما وكيفا من خلال القيام بتدريب وأعمال ميدانية تؤهلهم بعد التخرج للاندماج وولوج مختلف أورش سوق العمل في القطاعين العام والخاص وطنيا وجوهيا ومحليا. ولعل أهم انعكاس هذا التكوين إنما يكمن في إعادة تأهيل النخب المغربية الشابة للمساهمة في إعادة تأهيل وإقلاع المؤسسات العامة والمقاولات والشركات الخاصة وإدارات الدولة والجماعات المحلية في أفق رهانات الدولة المغربية لسنة 2015 علاقة مع أهداف التنمية الوطنية للموارد البشرية والمالية ورفع التنافسية... الخ

3. منافع التكوين:

يسمح هذا التخصص للطلبة الباحثين المقبولين به بصفة نهائية على اكتساب تكوين متكامل ورفيع المستوى كما وكيفا من خلال القيام بتدريب وأعمال ميدانية تؤهلهم بعد التخرج للاندماج وولوج مختلف أورش سوق العمل في

